بين عدن ولندن وصنعاء... حراك دولي لإنقاذ اتفاق السويد فهل ينجح؟

«الأمناء» قسم الرصد:

في منتصف ديسمبر الماضي، عندما تمّ التوصُّل إلى اتفاق السويد، نظرت كل الأطراف إلى هذا الحراك باعتباره خطوة أولى على طريق الحل السياسي، إلا أنّ الجرائم والخروقات التي ارتكبتها مليشيا الحوثي الانقلابية الحوثية أجهضت هذا الاتفاق وفرَّغته من محتواه.

ومع استمرار هذا الوضع المتأزم، على مدار الأشهر الأربعة الماضية، فإنّ الفترة الأخيرة شهدت تحركات دبلوماسية كبيرة لإنقاذ هذا الاتفاق وإعادته إلى الطريق الصحيح، وقد تجلّى ذلك في ضغط سياسي كبير على الانقلابيين من أجل إلزامهم بإتباع طريق السلام.

في العاصمة البريطانية لندن، أكّد وزراء اللجنة الرباعية (التي تضم الإمارات والسعودية وبريطانيا والولايات المتحدة) استمرار الدعم لجهود المبعوث الدولي مارتن جريفيث، لإنجاح اتفاق السويد بشأن الانسحاب من موانئ ومدينة الحديدة.

كما عقدت أطراف حكومية اجتماعات مع سفراء دول خارجية بينها بريطانيا والولايات المتحدة في عدن، تضمَّنت التأكيد على أهمية هذا الاتفاق وضرورة إنجاحه بأي طريقة باعتباره سيكون خطوة يمكن البناء عليها في مراحلة تالية.

وفي صنعاء، التقى رئيس بعثة اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر بصنعاء فرانز راو خنشتاين، مع ممثلين للمليشيات؛ لمناقشة ملف الأسرى والمعتقلين، وهو أحد اتفاقات استوكهولم، وتعرقل تنفيذه بسبب مطالبات ممثلي المليشيات بتجزئة تنفيذه، ورفضها إطلاق سراح المعتقلين والأسرى لديها، مقابل إطلاق ما لدى الحكومة من مقالتين حوثيين جرى أسرهم في جبهات القتال.

كما التقت مديرة مكتب المبعوث الأممي بصنعاء، نيقولا ديفيز، مسؤولين في حكومة الانقلابيين غير المعترف بها، وناقشت معهم خطوات تنفيذ اتفاق الحديدة في مرحلته الثانية، بعد موافقة الحكومة والانقلابين على تفاصيل المرحلة الأولى منه.

وتقول تقارير: إنّ اتفاق الحديدة يُشكل مدخلاً رئيسيا للسلام، ولمعالجة الوضع الإنساني المتدهور، بفعل الانقلاب ونتائجه، إذ من شأن نجاحه أن يعيد لموانئ الحديدة والصليف وراس عيسى، زخمها لاستقبال أكثر من نصف الواردات.

ويمكن مئات الآلاف من الموظفين، بحسب صحيفة «البيان» من استعادة رواتبهم المقطوعة منذ عامين ويزيد، حين صادرت المليشيات عائدات الدولة لصالح مقاتليها، كما أنه سيشكل اختباراً حقيقياً لمدى التزام المليشيا بالاتفاقات، ومغادرتها مربع التلاعب والتنصل من أي اتفاقات تبرمها مع خصومها، كما حصل طوال 15 عاماً، منذ أن أعلنت التمرد على السلطة المركزية في منتصف عام 2004.

إجمالاً، يمكن القول إن مليشيا الحوثي خطّت كلمة النهاية على اتفاق السويد، حيث رفضت الورقة التنفيذية للاتفاق بشأن الانسحاب من موانئ ومدينة الحديدة ورفضت مناقشة هوية قوات الأمن والشرطة التي ستتسلم المدينة وموانئها الثلاثة كما رفضت مناقشة الإدارة المحلية لها.

النقاشات التي أدارها كبير المراقبين الدوليين الجنرال مايكل لوليسجارد، للاتفاق على تفاصيل المرحلة الثانية من اتفاق إعادة الانتشار والخاص بميناء الحديدة والتحقق من هويات عناصر الأمن والشرطة التي تسلمت الموانئ وتتولى حماية المدينة، اصطدمت بتعنت ممثلي المليشيات في لجنة تنسيق إعادة الانتشار، حيث رفضوا مناقشة طبيعة الإدارة المحلية للمحافظة وإعادة الإدارة والموظفين الذين كانوا في الموانئ إلى أعمالهم بعد أن استبعدتهم المليشيات حين سيطرت على الحديدة عقب الانقلاب.

ويرفض الحوثيون، عودة جميع الموظفين مدنيين وعسكريين إلى أعمالهم التي أبعدوا منها، وتم إحلال عناصر المليشيات بدلا عنهم، كما لا تزال حتى الآن تعيق مهمة الأمم المتحدة بالتحقق من هوية عناصر شرطة خفر السواحل وعناصر الأمن والشرطة المنتشرين في المدينة والموانئ، حيث أقدمت المليشيات على إلحاق عدد من مسلحيها في هذه القوات لم يكونوا في قوام أجهزة الشرطة والأمن في 2014 حال وقوع الانقلاب.

كما تعارض المليشيات تسلم المجلس المحلي في المحافظة مهمة إدارتها استناداً إلى قانون السلطة المحلية، كما رفضوا مقترحاً آخر بتشكيل إدارة مشتركة للمحافظة والموانئ الثلاثة (الحديدة والصليف ورأس عيسى)، ومن المنتظر أن ترحَّل هذه القضايا إلى جولة مشاورات قادمة رغم أنها من البنود الأساسية في اتفاق استوكهولم بشأن إعادة الانتشار في الحديدة.

حزب الإصلاح... حين يختبئ خلف لافتة جنوبية!

«الأمناء» كتب/ صلاح السقلدي :

نعم فأغلب ما وردَ في البيان الختامي الصادر عما يسمى بالائتلاف الجنوبي موجود ببرنامج وخطاب وتصريحات حزب الإصلاح -وغيره من الأحزاب اليمنية الأخرى- مما يعني بالضرورة أن هذا المكون الذي نكن الاحترام لكل أعضائه هو يافطة حزبية إصلاحية محضة / وبالتالي يكونٍ تحفظنا على هذا الكيان وبيانه الختامي، ناتجاً عن تعمده إحداث ضبابية سياسية لدى الداخل والخارج عن طبيعة وجوهر القضية الجنوبية, واستهدافها بنيران حزبية بـ اسم جنوبية أعضاء هذا الائتلاف وبمحاولة فرض عليها مشاريع سياسية قديمة تجاوزتها الأحداث وداستها جنازير الدبابات. فلو أن هؤلاء أعلنوا بوضوح أنهم مقتنعون بمشروع الإصلاح لكان كاتب هذه السطور أول من يدافع عن قناعتهم طالما وفيها من الوضوح ما يكفيها بعيداً عن حركات التخفي والفهلولة.

وسيكون كاتب هذه السطور كذلك كما ظل من قبل مدافعا عن الأحزاب والحزبية والتعددية السياسية وعن الحريات العامة حين تكون هذه الأحزاب واضحة بمشاريعها وسلوكها(بصرف النظر أن نتفق أو نختلف معها، ففي وضوحها ما يكفي لأن نحترمها) وتعمل فوق الطاولة لا تحتها، ولا تتعمد أساليب الخديعة والمخاتلة، ولا الاختباء خلف مسميات أخرى لغرض الاحتيال وتزييف ارادة الناس ووعيهم وانتحال صفة شعبه بأسره من خلف ساتر معتم كما يعمل حزب الإصلاح مع هذا الائتلاف ! .

فلطالما دافعنا مثلاً عن الأخ انصاف مايو "رئيس حزب الإصلاح في عدن" وهو يمارس عمله الحزبي بوضوح بالسينين الخوالي ؛ ولكننا اليوم وهو أحد قيادات هذاالائتلاف نعيب عليه هذا الأسلوب الاحتيالي والمتخفي وتجيير هذا الائتلاف لمصلحة حزبه بشكل فاضح، -فمحاولة إقناع الناس أن بوسع الإصلاح وضع سيفين بغمدٍ واحد هو عبث بعقولهم-.

فهل نصدّق أن انصاف مايو- كسائر- قيادات الإصلاح قد تخلى عن حزبيته اليوم بمجرد أن وضعوا على الجدار عبارة" الائتلاف الجنوبي"؟ مستحيل. وما الذي يمنعه أن ينفذ ما ورد في بيان هذا الائتلاف باسم حزبه سيما وأن هذا البيان هو نسخة من بيانات حزبه إن لم يكن له من هذا الائتلاف مآرب أخرى خصوصا ومثله مثل باقي قيادات الإصلاح وأعضاء البرلمان قد أكدوا قبل أيام من سيئون أنهم يحملون مشروع الدولة الاتحادية من ستة أقاليم وهو ذات المشروع الذي تبناه الائتلاف الجنوبي في قاعدة الاتحادية بمعاشيق؟.

لا نتجنى على هذا الكيان المسمى بالائتلاف ولا نرمي الكلام على عواهنه تجاهه أعضائه حين ننسب بيانه إلى حزب الإصلاح، فمعظم ما ورد في بنوده هي نسخة من قناعات حزب الإصلاح ومشروعه وتصريحات قادته من مأرب حتى الرياض واسطنبول وصولاً إلى قصر معاشيق . وحين نقول : إن أعضاء هذا الائتلاف يأتمرون بأمر هذا الحزب وينفذون مشروعه فنحن نعزز ذلك بأدلة قاطعة مما يصدر من بعض أعضاء أنفسهم، فعلى سبيل المثال هناك كثير من أعضاء هذا الكيان ممن انسحبوا منه يؤكدون على رؤوس الأشهاد ما كنا نقوله منذ اليوم الأول لهذا المسمى وكان كل أعضاء هذا الكيان ينكرون ذلك ويعتبرونه تجنيا عليهم بمن فيهم أعضاؤه الذين تخلون عنه اليوم، فماذا بقي من دليل على صحة ما نقوله حين نسمع الأخ أديب العيسي وهو قريب رئيس هذا الائتلاف أحمد العيسي يؤكد أن هذا الائتلاف هو غطاء لحزب الإصلاح ويستهدف به الإصلاح القضية الجنوبية ومقاومته، ويحذر من أخونة القضية الجنوبية؟، وحين يقول نائب مدير أمن عدن" أبو مشعل الكازمي" الذي تخلّى هو الآخر عن هذا الائتلاف وقدّم بسبب عقد جلسته بمعاشيق استقالته لوزير الداخلية أحمد الميسري من منصبه نائبًا لمدير أمن عدن بعد أن اكتشف أن هذا الائتلاف هو ظل الإصلاح بالجنوب قائلاً: (أتقدم إليكم باستقالتي من منصبي كنائب أول لمدير أمن عدن وأرجو من سيادتكم قبول هذه الاستقالة و إعفائي من منصبي لأمور كثيرة أنت تعلمها جيدا وليس للهروب من المسؤولية وأهمها ما جرى اليوم عندما قمنا بإيقاف مشروع حزب الإصلاح الائتلاف الإخواني ومن يقف خلفه ممن حاربوا شعبنا وإذا قوة الحرمان ونهبوا مقدراته طيلة عقود

وكما تعلم أننا حاربنا قبلهم كل المشاريع التي تنتقص من حق شعب الجنوب ودماء شهدائه الأبطال منذ فجر انطلاق الثورة الجنوبية الخالدة إلى نصر 2015 المجيد واليوم نتفاجأ أن هناك أحزاب تتسلق على ظهر القضية الجنوبية وهي من أجرمت بحقه طيلة سنوات الحرمان السابقة لقد وقفنا إلى جانب معاليكم وإلى جانب فخامة الرئيس هادي، واليوم نفذنا توجيهاتكم وتم سحب القوة التي منعت إقامة إشهار ائتلاف الإخوان المتسلق نفذنا توجيهات معاليكم لنثب للجميع أننا رجال دولة متى ما أسندت لنا مهام وإجلالا واحتراما لمعاليكم ولكنني أقدم استقالتي هذه وفاء لدماء الشهداء الأبطال الذي روت دمائهم الزكية تراب عدن الغالي واليوم نرى عودة حميد الأحمر ومن معه من الباب الكبير).

مرة أخرة نؤكد أنّ مَن حق الجميع أن يعبّر عن أراءه ويقدم ما بيده من أفكار وحلول ولكن يتقدم بها بشكل واضح دون تخفي خلف الاقنعة، وسيكون من صميم واجبنا جميعا ليس فقط احترام هذه القناعات بل وحمايتها بقدر الممكن وحماية كل قناعات الأفراد والكيانات الحزبية والسياسية، فلا تستقر وتترسخ الدول المدنية العصرية إلا بقواعد حرياتها العامة ومداميك الحقوق العامة للناس.